بارزاني: شعبنا لديه الرغبة لإقامة أوثق العلاقات مع الاشقاء في المحيط العربي

رئيس اقليم كردستان: نعمل على إيجاد أرضية مشتركة بين الفئات المتناحرة

قال رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني إن "الكرد يلعبون دوراً مهماً في إيجاد أرضية مشتركة بين الفئات العراقية المتناحرة" وبيّن في حديث صحفي حرص حكومة الاقليم على إقامة أوثق العلاقات مع "الأشقاء" في المحيط العربي.
وقال الرئيس مسعود بارزاني بأن "الكرد كانوا وما زالوا يشكلون عاملاً اساسياً في العملية السياسية. ولقد كنا عشية سقوط النظام السابق في وضع يكاد يشبه دولة مستقلة ، لكن برلمان كردستان هو الذي بادر باتخاذ قرار اتحادنا الاختياري مع اشقائنا العراقيين خارج اقليم كردستان."

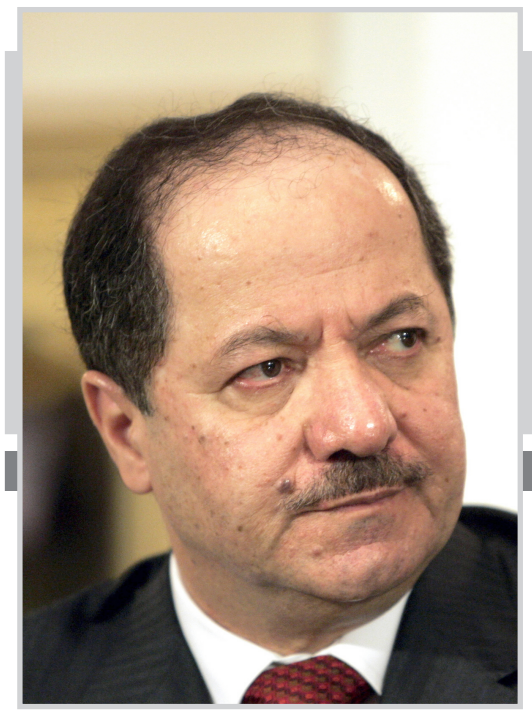

أربيل / اصوات العراق
واضاف بارزاني "ساهمنا ولا نزال بفعالية في العملية السياسية، وفي اعادة بناء العراق الاتحادي الديمقراطي، فالكرد اليوم يلعبون دورا مهما في ايجاد ارضية مشتركة بين الفئات الاخرى المتناحرة."
وبشأن التقديرات بتقلص الوزن الكردي في السياسة العراقية بعد نشوء تحالفات ومحاور جديدة في مواجهة المطالب الكردستانية، قال بارزاني "هذه مجرد تكهنات ولا صحة لها، فالوزن الكردي قائم ولن يتقلص، وهذا الوزن قد اقره الدستور الذي هو عقد سياسي واجتماعي بين مكونات العراق القومية والدينية والمذهبية والثقافية."
وفي معرض إجابته عما إذا كانت الولايات المتحدة قد "خذلت" الكردستانيين في موقفها من العمليات العسكرية التركية في الحدود قال "لقد كان موقف الولايات المتحدة جيداً في العملية الاخيرة وطالبت تركيا بسحب قواتها وعدم الاساءة الى الاقليم واللجوء الى الحوار."
وعن دعوته خلال مؤتمر البرلمانيين العرب للحوار مع دول الجوار وتصوراته لآليات هذا الحوار، هل يتم من خلال الحكومة المركزية، أم من خلال حكومة الإقليم، أم ثلاثيا ؟ فأجاب رئيس الاقليم "قصدت حوارا بين الامم الاربع (الكردية، العربية،التركية، الفارسية) ويمكن البحث عن آليات هذا الحوار على اسس من المحبة والتسامح والتفاهم وحل المشكلات القائمة بعيدا عن العنف والحروب".
وعن حدود التأجيل في تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور وما إذا كان صبر الأكراد قد نفد؟ وما الموقف التالي إذا ما تركت هذه المادة للزمن؟ فأجاب بارزاني "نريد حلا لمشكلة تاريخية طالما كانت السبب في اندلاع القتال بين الحركة الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة، وذلك وفق ما جاء في المادة (١٤٠) من الدستور. ان عدم حل هذه المشكلة سيبقى خطراً كبيراً يهدد استقرار العراق."
وبخصوص أهمية عقد الدورة ٥٥ لاتحاد البرلمانات العربية في اربيل عاصمة الإقليم يوم ١٢ آذار الماضي ودلالات هذا الحدث وأهميته لـ "انفتاح" كردي اكبر على العرب وبالعكس، قال بارزاني "كان حدثا مهما بالتأكيد، وكسر حاجزا نفسيا، وسيكون له تأثير كبير على اعادة بناء علاقات متينة". وأردف "إن شعبنا الكردي لديه الرغبة والإرادة الصادقة لإقامة اوثق العلاقات مع المحيط العربي وينأى عن اي نهج او نزعة تضر بهذه العلاقات، ونحن نتطلع الى التعامل معنا بالمثل."
واضاف: أن "هناك وقائع دامغة عديدة تؤكد تمسك القيادة الكردستانية بالاخوة العربية الكردية. ويكفي للتدليل على ذلك ما بذلته هذه القيادة منذ ثورة تموز ١٩٥٨ وحتى المرحلة الاخيرة من حكم صدام من جهد سياسي مخلص واستعداد لإيجاد تسوية يتم من خلالها الإقرار بحقوق شعبنا في إطار عراق اتحادي ديمقراطي موحد".

الامم المتحدة ارجأت الاستفتاء على كركوك بانتظار الحلول

كركوك / ا ف ب
اشاد الممثل الخاص للامم المتحدة في العراق ستيفان دي ميستورا قبل مدة بتدخل الامم المتحدة في قضية كركوك قائلا "كانت قنبلة موقوتة في كانون الاول الماضي لكن الامم المتحدة اوقفت ساعة التوقيت".
وقد انتزعت الامم المتحدة الموافقة على تأجيل استفتاء حول مصير المدينة تنص عليه المادة رقم ١٤٠ من الدستور. وقال فلاح مصطفى مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة اقليم كردستان ان كركوك "حق تأريخي للاكراد".
واضاف "اذا كانت كركوك مهمة للاخرين فان هذا مرده النفط. اما بالنسبة للاكراد، فانها مسالة عدالة فالمدينة تشكل رمز اضطهاد الاكراد وقمعهم في السابق". ويبلغ عدد سكان المدينة اكثر من مليون نسمة هم خليط من التركمان والاكراد والعرب مع اقلية كلدواشورية.
وكان ممثل العرب في لجنة المادة ١٤٠ من الدستور محمد الجبوري اكد قبل فترة ان "عدد سكان كركوك عام ٢٠٠٣ كان بحدود ٨٣٥ الف نسمة لكنه يبلغ اليوم مليونا و٤٥٠ الف نسمة.
من جهته، قال احمد العبيدي احد مسؤولي "جبهة كركوك العراقية" احدى الهيئات العربية في المدينة ان "ثلاثة اشهر لن تكون كافية لحل مشكلة كركوك فالامر يحتاج الى سنوات".
بدوره، قال كنعان شاكر اوزيريغال احد المسؤولين التركمان "في جميع الاحوال، لم تتم تلبية المتطلبات الضرورية لتنظيم الاستفتاء مثل تسوية الملكية العقارية او إجراء الإحصاء".
واضاف "تمت تسوية ما مجموعه عشرة بالمئة فقط من اصل ٤٠٠ الف قضية تتعلق بخلافات على ملكية العقارات. اما الاحصاء، فهو لم يبدا بعد". واضاف مكررا اقتراحا قدمه العرب في كركوك ان "الحل الوحيد يكمن في اتفاق سياسي على مشاركة متوازنة في السلطة بين القوميات في المؤسسات المحلية".
من جهته، يقول أحد المحللين المحليين ان الاميركيين "على ما يبدو باتوا اكثر ادراكا بابعاد هذه المشكلة" بعد ان تجاهلوها مطولاً.
ويضيف ان زيارة نائب الرئيس الاميركي ديك تشيني الى اربيل الشهر الماضي "دليل على اعادة الاهتمام ويبدو ان ضغوطا تخللتها للتشجيع على التوصل الى اتفاق سياسي بدلا من الاستفتاء".
لكن تورهان يشدد على ان الاتفاق السياسي ممكن ولكن يجب التخلي عن العد العكسي للاستفتاء".
واوضح العبيدي ان الامم المتحدة اجرت مشاورات مع الاطراف ووعدت بتقديم "اقتراحات جديدة والجميع هنا ينتظر ردهم".

أحياء سكنية في البصرة سُمّيت بـ "البتران"

معاقون وناشطون طالبوا الحكومة بتوفير الرعاية وإزالة الألغام

البصرة / الوكالات
طالب عدد من المعاقين والناشطين العراقيين، بتوفير الرعاية وايجاد موارد مادية لمن بترت أعضاؤهم وباتوا غير قادرين عن العمل اثر تعرضهم لانفجارات الالغام الارضية، داعين الى بذل المزيد من الجهود من اجل ازالة الالغام في العراق.
جاء ذلك بمناسبة اليوم العالمي لإزالة الالغام الذي يصادف الرابع من نيسان من كل عام، في وقت يقدر فيه اختصاصيون عدد الالغام المنتشرة على الارض العراقية، بأكثر من (٢٥ مليون لغم ارضي).
ويقول مدير المنظمة العراقية لازالة الالغام مزاحم جهاد ان منظمته "تمكنت حتى الآن من مسح اكثر من ٢٥ موقعاً في بغداد والبصرة والناصرية والموصل، في عملية مسح شملت (١١) مليون متر مربع من الاراضي العراقية.
وأضاف جهاد، ان هناك تخوفاً من زيادة حوادث الالغام نتيجة عودة الحياة الطبيعية للمدن بعد الحروب. مستشهدا بوجود مناطق حدودية تزداد فيها نسبة الاعاقات بسبب وجود الالغام التي تركتها الحروب بكثرة، مثل "محلة البتران" في مدينة البصرة، والتي يقول انها سميت بهذا الاسم "لان اغلب سكانها بترت اطرافهم بسبب الالغام.
ورجح جهاد ان يكون "اكثر من ٨٠٠ الف مواطن عراقي قد تعرض للاصابة نتيجة الالغام الارضية.
وكان بيان للامم المتحدة قد ذكر الخميس الماضي، بأنه منذ عام ٢٠٠٥، تمكنت المشاريع المدعومة من الأمم المتحدة من تطهير ١٢٤ مليون متر مربع في جنوبي العراق، وأتلفت ١٠٥٢٢١ جسما متفجرا، بما في ذلك ١٥٧٩٣ من عتاد الذخائر العنقودية.
ويقول احد العاملين في المنظمة العراقية لإزالة الالغام، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه انه فقد احدى يديه واحدى عينيه نتيجة عمله في مكافحة الالغام، مضيفا "بالرغم من اعاقتي الا انني مازلت مصرا على الاستمرار في اداء عملي، لان اعاقتي دفعتني الى الاحساس بمن حولي من المعاقين، واعطتني دافعا قوياً للعمل من اجل الحيلولة من دون وقوع المزيد من المعاقين.
وكانت وزيرة البيئة نرمين المفتي قد اشارت في الثالث من شباط الماضي، خلال مؤتمر صحفي، ان هناك مايقرب من ٤٠٠٠ حقل للالغام في مناطق مختلفة من العراق تحوي، ما يقرب من ٢٥ مليون لغم غير منفجر، ما يجعل العراق حاويا لـ ٢٥٪ من الالغام غير المنفجرة في العالم.
من جانبه، اكد كريم بهلول، عضو الهيئة الادارية لتجمع منظمات معوقي العراق، وجود ما يقارب مليون ونصف المليون معاق في العراق، وطالب "بتأسيس هيئة وطنية لإدارة شؤون المعاقين وزيادة رواتبهم." وتساءل بهلول، الذي يجلس على كرسي متحرك اثر بتر ساقيه في الحرب العراقية الايرانية "كيف يعيش المعاق براتب ٧٠ الف دينار في الشهر؟
وتشير تقارير المنظمة الدولية للمعاقين لسنة ٢٠٠٦ إلى أن "ما لا يقل عن ٥٥ مليون قنبلة عنقودية قد أسقطت في النزاعين الأخيرين في العراق، الأمر الذي يجعل من العراق أكثر البلدان تلوثاً في العالم بهذه المخلفات.
ويتحدث باسم حسن، الذي بترت ساقه بلغم في محافظة البصرة، عن "حلمه بأن يمارس اعماله اليومية بساقين كسائر الناس" ملقيا باللوم على "الحروب التي حولته الى نصف انسان" كما يقول .
ويضيف باسم الذي يقارب عمره الـ (٤٥)عاما "لقد بترت ساقي وبعض اصابع يدي في انفجار لغم ارضي اثناء مشاركتي بالحرب العراقية الايرانية، لامر الذي جعلني عاجزاً عن ممارسة العمل."
مطالبا الحكومة بإيلاء الاهتمام بشريحة مبتوري الاطراف وبتعويض مالي يسمح لي بالعيش بكرامة".
اما بائع الصحف اليومية في منطقة الباب الشرقي ، سعد فاضل، فيقول انه فقد احدى ساقيه نتيجة انفجار لغم اثناء رعيه الاغنام في منطقة بدرة وجصان في محافظة واسط، بالقرب من الحدود العراقية الايرانية، ويضيف "اضطررت بعد شفائي، الى العمل كبائع صحف في بغداد" مبرراً ذلك بانه "عمل سهل بالنسبة لمن هم في مثل وضعي، اذ لا يتطلب اكثر من الجلوس خلف منضدة اعرض عليها الصحف".

الديمقراطيون يطالبون بوش بضرورة إجراء تغيير جذري لسياسته في العراق

واشنطن / الوكالات
وجّه قادة الكونغرس الديموقراطيون رسالة إلى الرئيس بوش ناشدوه فيها الإقرار بضرورة إجراء تغيير جذري في سياسته حيال العراق صوناً لأمن الولايات المتحدة وإصلاحا للضرر الذي خلّفته السياسة الحالية في العراق.
وقال القادة الديموقراطيون في رسالتهم إن الحرب في العراق تستنزف أرواح الأميركيين وقدراتهم المالية ولا تقدم السياسة الأميركية الحالية حيالها أي موعد لنهايتها.
كما طالب زعماء الكونغرس الديموقراطيون الرئيس بوش بضرورة التوصل السريع إلى تسوية سياسية بين السياسيين العراقيين بما يسمح ببدء تحويل المهمة في العراق من القتال إلى التدريب ومكافحة الإرهاب.
كما طالبوا الرئيس بإعادة حالة الاستعداد في صفوف القوات البرية من جيش ومشاة بحرية إلى الدرجة التي كان عليها قبل الانتشار الطويل والمتكرر في العراق. وقالوا إن هذا الانتشار الطويل أدى إلى تآكل العتاد وانهيار المعنويات.
وحض زعماء الكونغرس بوش على زيادة الاهتمام بأفغانستان وباكستان ورفع عدد القوات هناك لأن الحرب الحقيقية على الإرهاب هي حيث يتخذ تنظيم القاعدة وحركة طالبان ملاذاً آمناً.
وانتقدوا دعم حكومة الرئيس بوش للاتفاق بين الرئيس الباكستاني والقبائل والذي سمح لقادة تنظيم القاعدة بالتقاط أنفاسهم وإعادة تجميع قواهم.

تخضع للقوانين العراقية الخاصة بشركات الأمن

تمديد عمل شركة "بلاك ووتر" لِسنة أخرى .. الجيش الأمريكي يوجّه اتهامات لمتعاقد عراقي مدني

بغداد / المدى
قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ امس السبت إن الولايات المتحدة الأمريكية أبلغت الحكومة العراقية بتجديد عقد شركة الحماية الأمنية بلاك ووتر(Blackwaterسنة أخرى، مشيراً إلى ان عمل الشركة سيخضع للقوانين العراقية الخاصة بشركات الأمن.
وأضاف الدباغ في تصريح صحفي ان "عمل الشركة سيكون بالتنسيق بشكل كامل مع الحكومة العراقية وفق شروط تمت مع الحكومة الأمريكية"، من دون أن يفصح عن تلك الشروط.
وفي ١٦ آيلول ٢٠٠٧ أقدمت عناصر من (بلاك ووتر) كانت تواكب قافلة دبلوماسية على فتح النار في شارع مكتظ بالمارة في بغداد، ما أدى إلى مقتل ١٧ مدنيا.
وأعلنت الشركة باستمرار منذ ذلك الوقت أن عناصرها ردوا على إطلاق نار تعرضت له القافلة، في حين أن تحقيقا عراقيا خلص إلى أن القافلة لم تتعرض لإطلاق نار ولا حتى لرشق بالحجارة.
وأوضح المتحدث الرسمي "تم الاتفاق مع أمريكا على تغيير قواعد الاشتباك وطريقة استخدام القوة بشكل لايسيء للمواطن العراقي وان عمل الشركة سيخضع لقوانين الحكومة العراقية". ولم يكشف الدباغ عن تفاصيل أكثر.
وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد اعلنت الجمعة انه سيتم تمديد عقد شركة "بلاك ووتر" الامنية الامريكية الخاصة في العراق لسنة جديدة، الا ان قراراً نهائيا بشأن الابقاء على عمل هذه الشركة الامنية الخاصة لم يتخذ بعد.
يشار الى ان قرار التمديد اتخذ في وقت يحقق فيه مكتب التحقيقات الفدرالي (أف بي آي) في حادث اطلق فيه حراس امنيون من الشركة النار على عراقيين في عام ٢٠٠٧ وقتل فيه ١٧ شخصا.
وقد تسبب الحادث، الذي وقع في بغداد في أيلول عام ٢٠٠٧، في غضب الحكومة العراقية وأدى إلى اتخاذ الـ اف بي آي قراراً بفتح تحقيق، لكن لم يصدر منها حتى الآن أية نتائج تدين او تبرئ المتهمين بقتل العراقيين.
يذكر ان قرارا اصدره الحاكم المدني الامريكي للعراق بول بريمر في عام ٢٠٠٤ بمنع الملاحقة القضائية بحق حراس الامن الاجانب الذين تعاقدت معهم سلطة الائتلاف المؤقتة آنذاك في المحاكم العراقية، كما انه من غير المعروف ما اذا كانت ملاحقتهم قضائيا واردة بموجب القوانين الامريكية.
وعمدت وزارة الخارجية الامريكية عقب الحادث الى تغيير عدة بنود في عقدها مع شركة بلاكووتر منها تشديد ضوابط وقواعد الاشتباك، وتركيب كاميرات محمولة على القوافل التي تحرسها، ومرافقة مسؤول امني دبلوماسي مع كل دورية حراسة تنطلق في مهمة.
وتدخل في مهام شركة بلاك ووتر حماية وحراسة السفارة الامريكية في المنطقة الخضراء الشديدة التحصين، وحماية المسؤولين الحكوميين العراقيين.
وقد تضمن تحقيق الـ اف بي آي استجواب ٣٠ شاهداً في الحادث، ومع ذلك لم تظهر حتى الآن نتائج التحقيق، الذي بدأ في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٧,
ويعتقد ان الاسباب ربما كانت في احتمال توجيه الاتهامات الى متعاقدين افرادا، او ان تتهم الشركة نفسها، او ان تحقيق الـ اف بي آي انتهى الى عدم وجود جريمة ارتكبت. كما تستهدف الشركة في تحقيق منفصل يتعلق فيما اذا قام عدد من حراسها او موظفيها بتهريب اسلحة للعراق.
وطلب نواب امريكيون التحقيق فيما اذا كانت بلاك ووتر قد خالفت القوانين الضريبية بتصنيفها لحراسها على انهم متعاقدون مستقلون، في حين تقول الشركة ان الاتهام لا أساس له. وقال كبير موظفي الامن في وزارة الخارجية الامريكية جريك ستار، في تصريحات للصحفيين، ان ترخيص بلاك ووتر قد يسحب مع انتهاء التحقيقات المتعلقة بها، لكنه لم يعلق على ما اذا كان هذا مرجحا ام لا. وقال لا توجد معلومات حول موعد انتهاء تحقيق الـ اف بي آي او تحقيق داخلي تجريه الخارجية حول الشركة.
يذكر انه بعد حادث بلاك ووتر اشتكى عدد من القادة العسكريين الامريكيين من انهم لا يعلمون شيئا عن تحركات الشركات الامنية في المناطق التي كلفوا بمسؤوليتها الا بعد وقوع حادث من هذا النوع. وقد اتفقت الخارجية مع وزارة الدفاع الامريكية على منح الجيش الامريكي في العراق مزيداً من السيطرة على عمليات بلاك ووتر وغيرها من الشركات الامنية في العالم.
وفي الغضون أعلن الجيش الامريكي امس السبت انه وجه اتهامات لمتعاقد مدني في العراق تمشياً مع قانون عسكري أمريكي لاول مرة. وقال الجيش في بيان ان علاء محمد علي متهم بطعن متعاقد اخر. ولم يذكر الجيش في بيانه جنسية المتعاقد.
وأضاف البيان أنه أول متعاقد يتهم وفقاً لتعديل أقره الكونغرس عام ٢٠٠٦ والذي يتخصص بالمحاكمات العسكرية للمتعاقدين المرافقين للقوات الامريكية.
وتابع: أن السلطات العسكرية الامريكية تحتجز علي منذ شباط وأنه سيواجه أول جلسة تمهيدية قبل المحاكمة في العاشر من نيسان. وأضاف البيان أنه سيحصل على نفس الحقوق التي يحصل عليها جندي أمريكي يمثل امام محكمة عسكرية.